

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

Divorce controls in Islamic law and Algerian family law compared to Judaism

أ. د. لميرطيبات

أستاذ التعليم العالي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة

taiblam@yahoo.fr

كريفار محمود*

طالب دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة

Kreifeurmahmoud@gmail.com

تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

تاريخ قبول المقال: 2025/01/31

تاريخ إرسال المقال: 2024/10/11

الملخص:

الطلاق ظاهرة اجتماعية منتشرة عبر الحضارات والعصور المختلفة، ومشكلة من المشكلات العويصة التي تشترك في معاناتها جميع المجتمعات؛ إلا أنّ طبيعة الطلاق وأحكامه تختلف باختلاف الأديان والشرائع، لذا حاولنا من خلال هذا المقال المتواضع تسليط الضوء على ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية، بحيث تطرقنا إلى مفهوم الطلاق ومشروعيته ثم ضوابطه وأوجه التشابه والاختلاف في الديانتين، وخلصنا في نهاية هذا البحث إلى عدالة الشريعة الإسلامية ومرونتها في التعامل مع مسألة الطلاق، ووجدنا أنّها الحل الأنسب لتلك المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات، كما وقفنا على إفراط اليهودية في إيقاع الطلاق دون أي اعتبار لرأي المرأة أو مشاعرها، والتي تبيحه لأسباب بسيطة وغير مقنعة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، ضوابط، الشريعة الإسلامية، قانون الأسرة، اليهودية.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

Abstract:

Divorce is a social phenomenon spread across different civilizations and eras, and one of the difficult problems that all societies suffer from. However, the nature of divorce and its provisions differ according to religions and laws, so we tried through this humble article to shed light on the controls on divorce in Islamic law and Algerian family law compared to Judaism, so that we touched on the concept of divorce and its legitimacy, then its controls and the similarities and differences in the two religions. At the end of this research, we concluded that Islamic law is fair and flexible in dealing with the issue of divorce, and we found that it is the most appropriate solution to the problems that these societies suffer from. We also found that Judaism excessively imposes divorce without any consideration of the woman's opinion or feelings, and that it permits it for simple and unconvincing reasons.

Keywords: Divorce, Controls, Islamic law, Family law, Judaism

المقدمة:

يُعتبر الزواج اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات الإنسانية، فهو الرابطة المقدسة التي تجمع بين الرجل والمرأة لتكوين أسرة صالحة وتنشئة جيل يساهم في تقدم وازدهار المجتمع ولهذا السبب ؛ أعطت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية اهتمامًا بالغًا بتنظيم العلاقة الزوجية وتحديد الحقوق والواجبات لكل من الزوجين، وذلك للحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها.

إلا أن الحياة قد تحمل في طياتها تحديات وصعوبات تعيق استمرار هذه الرابطة المقدسة، فيأتي الطلاق كحل أخير لإنهاء العلاقة الزوجية في حال تعذر الإصلاح والاستمرار ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة موضوع الطلاق في مختلف الشرائع والأديان، لاستكشاف أوجه التشابه والاختلاف في التعاامل مع هذه الظاهرة الاجتماعية، وتحديد الضوابط التي تحكمه.

تناول هذا المقال دراسة مقارنة لموضوع ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية، باتباع المنهج الوصفي في بيان وتوضيح المفاهيم الخاصة بالبحث، والمنهج التحليلي النقدي للتعقيب على القضايا والأمور التي يعالجها ، والمنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه والاختلاف في مفهوم الطلاق ومشروعيته وضوابطه.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الآتية: ماهي الأسس الرصينة التي أسسها التشريع الإسلامي مع قانون الأسرة الجزائري والتشريع اليهودي لضبط ظاهرة الطلاق؟

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

ولتحليل هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

ما هو مفهوم الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري واليهودية؟

ما هي مشروعية الطلاق في الشريعة الإسلامية واليهودية؟

ماهي ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية مع قانون الأسرة الجزائري واليهودية؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق فهم أعمق لطبيعة الطلاق كظاهرة اجتماعية وتأثيراتها على الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك من خلال استعراض الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق، ومدى اهتمام كل من الشريعة الإسلامية والقانون واليهودية بتخفيف هذه الآثار السلبية وضبطها كما تسعى إلى الكشف عن الأحكام والآراء الفقهية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، نقدمنا توصيات تساهم في تعزيز استقرار الأسرة وتقليل حالات الطلاق في المجتمع.

وللإحاطة بموضوع الدراسة من جميع جوانبها اتبعنا الخطة الآتية:

- المبحث الأول: مفهوم الطلاق في الشريعة الإسلامية واليهودية.

- المبحث الثاني: مشروعية الطلاق في الشريعة الإسلامية واليهودية والحكمة منه.

- المبحث الثالث: ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري واليهودية.

المبحث الأول: مفهوم الطلاق في الشريعة الإسلامية واليهودية

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الطلاق في الشريعة الإسلامية من الناحية اللغوية والاصطلاحية والقانونية وكيف عبر عليه المشرع الجزائري ، ثم تعريفه في الشريعة اليهودية.

المطلب الأول: تعريف الطلاق في الشريعة الإسلامية:

نعالج في هذا المطلب تعريف الطلاق لغة وذلك لما ورد في المعاجم اللغوية المتخصصة واصطلاحا استنادا إلى أقوال العلماء وأصحاب المذاهب، وفي قانون الأسرة الجزائري إلى ما قدمه المشرع الجزائري من نصوص قانونية.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

أولاً: لغة: هو مصدر لفعل ثلاثي طلق، أي رفع القيد مطلقاً سواء أكان حسياً أم معنوياً، وأطلق الأسير خلاه وأطلق الناقة من عقالها فطلقت، والطلاق الأسير الذي اطلق عنه اساره وخلي سبيله، وجاء فيه أيضاً طلق امرأته تطليقاً وطلقت هي تطلق بالضم طلاقاً فهي طالق وطارقة أيضاً¹. طلق تطليقاً الرجل امرأته خلاها على قيد الزواج وقومه تركهم وفارقهم، والشعر هجره وتخلي عنه². وطلق البلاد أي تركها³.

ثانياً: اصطلاحاً: عرفه الحنفية: بقولهم رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص⁴. وعرفه المالكية: بأنه إزالة القيد وإرسال العصمة وقيل حل العصمة المنعقدة بين الزوجين⁵. وعند الشافعية: هو اسم لحل قيد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه⁶. وأما الحنابلة فقد عرفوه بأنه حل قيد النكاح⁷.

من خلال هاته التعاريف يمكن أن نعطي لطلاق تعريفاً يمكن أن يكون جامعاً وأشمل، وهو حل عقد الزواج الصحيح في الحال أو المآل بالصيغة الدالة على ذلك.

ثالثاً: في قانون الأسرة الجزائري: المشرع الجزائري لم يتعرض لتعريف الطلاق حيث اكتفى فقط بذكر الطلاق كصورة من صور فك الرابطة الزوجية وذلك من خلال استقراء نص المادة 48 من (ق،أ،ج) الأمر 02/05 " يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما وردة في المادتين 53-54 من هذا القانون"⁸.

¹ - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين تحقيق المهدي المخزومي، دار الهلال، بيروت، ط1، 1999م، ج5، ص 101.

² - خليل الجر، المعجم العربي الحديث الروس، مكتبة الروس، كندا، (د ط)، 1973م ص 18.

³ - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، الكورنيش، النيل القاهرة، (د ط)، (د س ن)، ج10، ص226.

⁴ - زكي الدين شعبان، الزواج والطلاق في الإسلام، دار القومية، القاهرة، (د ط)، (1384هـ - 1964م)، ص85.

⁵ - الحبيب بن الطاهر، الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة المعارف، بيروت، ط2، (1426هـ - 2005م)، ج4، ص 24.

⁶ - أبي القاسم الرافي القزويني، العزيز في شرح الوجيز، تحقيق الشيخان محمد معوض وأحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1997)، ج 8، ص 363.

⁷ - ابن قدامة: أبي محمد عبد اهل ابن محمد، المغني، حققه محمود عبد الوهاب فايد وعبد القادر احمد عطاء، مكتبة القاهرة، ط1، (1969م)، ج7، ص363.

⁸ - الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 يعدل ويتم القانون رقم 48-11 المؤرخ في 09 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 15 بتاريخ 27 فبراير 2005.

المطلب الثاني: تعريف الطلاق في الشريعة اليهودية

فيهذا المطلب نعالج من خلاله تعريف الطلاق في اليهودية وكيف عبر عليه التشريع عندهم من خلال الرجوع إلى مصادرهم مثل قاموس الكتاب المقدس.

الطلاق في الشريعة اليهودية هو: "حل الرابطة الزوجية الصحيحة حال حياة الزوجين بإرادة أحدهما أو باتفاقهما⁹. وعرف في قاموس الكتاب المقدس بأنه: فك ربط الزوجية ، أذنت به شريعة موسى لأنه كان موجودا من قبل إلا أنه قيدته، ونهت عنه في بعض الاوقات¹⁰

المبحث الثاني: مشروعية الطلاق في التشريع الإسلامي واليهودي والحكمة منه

في هذا المبحث نتحدث عن مشروعية الطلاق في الشريعة الإسلامية بناء على ما جاء في القرآن والسنة وإجماع العلماء، والحكمة التي شرع الطلاق من أجلها، ثم نتطرق إلى مشروعيته في الشريعة اليهودية من خلال مصادرها التوراه والتلمود.

المطلب الأول: مشروعية الطلاق في الشريعة الإسلامية والحكمة منه

الطلاق مشروع في الإسلام بنص القرآن الكريم والسنة الشريفة وإجماع العلماء، وقد شرع الطلاق لأغراض معينة أرادها الشرع وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب في ذكر مشروعيته والحكمة منه.

أولاً: فمن القرآن الحكيم وردت نصوص عديدة تدل على مشروعيته نذكر منها قوله تعالى: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ .." سورة البقرة (229). وقوله تعالى: " لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً .." سورة البقرة (236) وقد سميت سورة في القرآن بسورة الطلاق وجاء فيها قولها تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ .." سورة الطلاق (1).

ثانياً: وأما من السنة المطهرة فجاءت بحديث وأخبار كثيرة تدل على مشروعيته منها حديث عمر أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها، وجاء في الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول

⁹ - محمد شكري سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، (1979م)، ص 287.

¹⁰ - قاموس الكتاب المقدس، مجموعة من المؤلفين، مكتبة المشغل، بيروت، ط6، (1981م)، ص 577.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

الله ﷻ عن ذلك فقال ﷻ: "مرهفليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعده وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء"¹¹. وقوله ﷻ: "إنما الطلاق لمن أخذ بالساق"¹². وقوله ﷻ: "أبغض الحلال عند الله الطلاق"¹³.

ثالثا: وقد أجمعت الأمة على مشروعيتها وما يخلو كتاب من كتب الأحاديث أو الفقه الجامعة إلا وفيها باب يتحدث عن الطلاق بل إن هناك من العلماء من أفرده بمؤلف خاص.

رابعا: الحكمة من مشروعية: شرع الله الزواج لتقوم الحياة الزوجية على الودّ والمحبة والألفة، فأشار إلى ذلك في كثير من الآيات منها قوله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً..." سورة الروم (21) وقد أشارت الأحاديث إلى حسن اختيار شريك الحياة الزوج والزوج (تخيروا لنطفكم، فانكحوا الأكفاء، وأنكحوا إليهم) ومع اتباع كل الإرشادات التي نص عليها الشارع الحكيم في حسن اختيار الزوج أو الزوجة إلا أنه قد يصعب استمرار الحياة الزوجية بسبب تقصير أحد الزوجين أو اختلاف الأخلاق، وتنافر الطباع أو بسبب عوامل أخرى، مما يؤدي إلى استحالة استمرار الزواج، لذلك شرع الله سبحانه تعالطريقا لإزالة الضرر والمفسدة والأذى الذي يحصل بحال استمرار حياة الزوجين، فكان الطلاق حلا لإنهاء الشقاق والنزاع بين الزوجين.¹⁴ ويتم اللجوء للطلاق بعد محاولة الإصلاح بين الزوجين كحل أخير عند استحالة إكمال الحياة الزوجية بين الزوجين.¹⁵

المطلب الثاني: حكم الطلاق في اليهودية:

في هذا المطلب سوف نبين فيه حكم الطلاق في اليهودية وذلك من خلال الرجوع إلى ما ذكرته التوراه والتلمود وهما من المصادر الأساسية للتشريع اليهودي.

¹¹ - أخرجه البخاري ومسلم، كتاب الطلاق وأحكام مفارقة الزوجة، باب طلاق الحائض، رقم الحديث: 2174، صالح أحمد الشامي، الجامع بين الصحيحين، دار القلم، دمشق، ط2، (1432هـ - 2011م)، ج1، ص 596.

¹² - أخرجه النسائي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، رقم الحديث: 3463، سنن النسائي، دار المعرفة، بيروت، (د ط)، (د س ن)، ج5، ص 481.

¹³ - أخرجه أبو داود، كاتب الطلاق، باب كراهية الطالق، رقم الحديث: 2172، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، بيروت، (د ط)، (د س ن)، ج2، ص 55.

¹⁴ - محمد التويجري، كتاب موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، ط1، (2009م)، ج 4، ص 178.

¹⁵ - وهبة الزحيلي، كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، (1405هـ، 1985م)، ج7، ص 358.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

لقد أباحَت الشريعة اليهودية الطلاق وجعلته ضمن الأسس الدينية المعترف بها، وذلك استنادا إلى ما جاء في سفر التثنية: (إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فإن لم تجد نعمة في عينيه، لأنه وجد فيها عيب سيء كتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته) سفر التثنية: 24 / 1-2، كما يبيح التلمود الذي يعتبر من المصادر الأساسية للتشريعي اليهودي الطلاق ويخصص له بابا خاصا يسميه (جيطين، أي الطلاق)، وتحيط به الكثير من التعاليم والتشريعات، ومع أن الشريعة اليهودية تسمح بالطلاق، وتعدّه تشريعا مباحا، ولكنها في ذات الوقت تشير إلى أنه حدث محزن، فينص التلمود على خطاب موجه للرجل المطلق الذي فعلته قد أبكى مذبج الرب بدموع وحسرات، فإنه لم يهتم كثيرا بالقرابين، ولم يتقبلها بنية طيبة بين يديك، ومع ذلك تقول أين؟ لأن الرب كان شاهدا بينك وبين زوجة شبابك، من عاملتها بغدر، رغم أنها رفيقتك وزوجة عهدك وميثاقك . حيث يُستفاد من هذا النص أن الطلاق في التشريع اليهودي أمر مكروه يُبكي مذبج الرب ويقع من الزوج فقط، ولا يشترط موافقة الزوجة على الطلاق، ليستطيع الزوج تطليقها بقبولها أو عدمه¹⁶.

ونذكر الشريعة اليهودية أنّ المرأة تحصل على حريتها بطريقتين إما بالطلاق أو بوفاة زوجها¹⁷ والمقصود بالحرية هي قدرة المرأة على الزواج مرة أخرى، حيث يشترط وجود وثيقة موقعة من الزوج لا يقع الطلاق إلا بها كي تستطيع المرأة الزواج مرة أخرى.

المبحث الثالث: ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية مع قانون الأسرة الجزائري اليهودية:

نناقش في هذا المبحث والذي هو أصل هذه الدراسة وأهمها حيث قسمناه إلى أربعة مطالب، ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الطلاق الجزائري الذي يستمد جل أحكامه وضوابطه من الشريعة الإسلامية ثم نتطرق إلى ضوابط الطلاق في التشريع اليهودي، ثم ختمنا هذا المبحث بأوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: الضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية:

نتطرق في هذا المطلب الأول من المبحث الثالث إلى الركائز الأساسية التي جعلتها الشريعة الإسلامية لضبط وبقي إيقاع الطلاق هي كالاتي:

¹⁶ - التلمود البابلي، مج 10، ب 6 (جيطين)، مكتبة المهتدين، عمان، ط1، (2011)، ص 51.

¹⁷ - التلمود البابلي، مج 10، ب 7 (قدوشين)، مرجع سابق، ص 189.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

أولاً: الزوجية: جعلت الشريعة الإسلامية الطلاق بيد الزوج الرجل ضماناً لحماية الأسرة من التفكك، كون الرجل هو المسؤول عن تكاليف الزواج من دفع للصدّاق وتجهيز بيت الزوجية، وتحمل النفقة على الزوجة والأولاد ومن ثم لا يمكنه الإقدام على الطلاق بمجرد غضب عابر، أو خلاف يمكن علاجه، وذلك كونه يدرك جيداً التبعات التي ستترتب عن الطلاق، فضلاً عن كون الطلاق شرعاً عند استحالة العشرة الزوجية، فهو فرج من شدة، ومخرج من ضيق، ويسر من عسر، وفي هذا ضمان لحماية العلاقة الأسرية.¹⁸

ثانياً: آخر الحلول: بالرغم من تشريع الإسلام للطلاق، إلا أن المقصد الأصلي للتشريع الإسلامي من العلاقة الزوجية هو استمرارها ودوامها على أسس المودة والسكن والتعاون والتراحم فيما بينهما، أن يكونا عضوين صالحين في المجتمع، ويساهمان في استقراره وازدهاره بإمداده بأفراد صالحين، بينما الطلاق هو آخر الحل الذي يلجأ إليه عندما تستعصي جميع حلول الوفاق بينهما، ولذلك جعله الله تعالى أبغض الحلال إليه.¹⁹

ثالثاً: البلوغ: يشترط في الزوج المطلق أن يكون بالغاً فلا يقع طلاق الصبي الذي لا يعقل، لأن الطلاق للمصلحة الراجحة والصبي لا يدرك ذلك، وهذا عند كل من الحنفية والمالكية والشافعية.²⁰

أما الحنابلة فيصح عندهم الطلاق من الزوج الصبي مميز يعقل الطلاق ويعلم أن زوجته تبين به وتحرم عليه إذ طلقها، فأكثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقع، إذا كان عمره ما بين عشر إلى اثني عشرة سنة، ومفهوم هذا العدد الحصري أن الطلاق الذي يقع من الصبي دون العشر لا يقع.²¹

¹⁸ كمال أحمد عون، الطلاق في الإسلام محدّد ومقيّد في سبيل حل إسلامي حاسم لمشكلة الطلاق، مطبوعات الشعب، مصر، ص 11. عطية صقر، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام - مراحل تكوين الأسرة - مكتبة وهبة، القاهرة، (د ط)، (1427هـ/2006م)، ج 6، ص 276.

¹⁹ محمد أديب قببسي، فقه الطلاق وتوابعه، دار الملاك، بيروت، لبنان، ط 1 (1428هـ/2007م)، ج 1، ص 16.
²⁰ النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود)، البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، (1418هـ/1997م)، ج 3، ص 426. شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 2، ص 365. ابن شرف النووي، روضة الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، (1423هـ/2003م)، ج 6، ص 22.

²¹ ابن قدامة، إبي محمد عبد الله ابن محمد، المغني، حققه محمود عبد الوهاب فايد وعبد القادر أحمد عطاء، مكتبة القاهرة، ط 1، (1969م)، ج 10، ص 349.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

وفي كتاب كشف القناع على متن الإقناع وهو من كتب الحنابلة المعتمدة عندهم يقع طلاقه إذا كان يعقل ولو كان عمره دون عشر سنين، استدلالا بعموم قوله ﷺ: "كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله"²²، وقوله ﷺ: "إنما الطلاق لمن أخذ بالساق"²³.

رابعاً: العقل: يشترط الشريعة في الزوج المطلق أن يكون عاقلاً، فلا يقع طلاق المجنون ولو كان غير مطبق، لقوله ﷺ: "رفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق"²⁴ حيث أجمع جمهور الفقهاء على عدم وقوع طلاق المجنون.

خامساً: الحيض: في الشريعة الإسلامية لا يجوز طلاق المرأة المدخول بها حال حيضها أو نفاسها فهو منهي عنه شرعاً ومن ثم قال الفقهاء بحرمة واستدلو على هذا التحريم بالكتاب والسنة والإجماع.

1/ من القرآن: قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ...." (سورة الطلاق (1))

أي بمعنى لا يطلها وهي حائض ولا في طهر قد جامعها فيه، وإنما عليه تركها حتى تطهر ثم يطلقها تطليقة، وقد دلت هذه الآية على حظر الطلاق وهي حائض²⁵.

2/ من السنة: أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم: "مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعده وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء"²⁶.

3/ الإجماع: أجمع الفقهاء على تحريم الطلاق زمن الحيض أو النفاس لنهي الشرع عنه بغير رضاها، "فلو طلقها أثم" على قول الإمام النووي²⁷.

²² الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطلاق واللعان، باب: ما جاء في طلاق المعتوه، رقم ، 1191 ص 212. وقال: هذا حديث ضعيف جداً.

²³ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، دار عالم الكتب، الرياض، طخ، (1423هـ، 2003) ج5، ص 233.

²⁴ ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق، أبي عبد الله محي الدين بين جمال الدين، ومصطفى أبو الغيط عبد الحي، دار الهجرة، المملكة العربية السعودية، ط1، (1425هـ، 2004م)، ج3، ص225.

²⁵ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ، 2000م) ج14، ص27.

²⁶ سنن أبي داود، حديث سيق تخريجه.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

سادسا:التقييد: حيث قيدت الشريعة جواز الطلاق إذا دعت إليه الحاجة أو الضرورة، إضافة إلى جعل إيقاعه على مراحل، وهذا بمثابة التجربة لاستعماله، هل يفيد أم لا، فالإسلام لا يجيز حل العلاقة الزوجية مرة واحدة من أول تجربة، حيث لم يجعل أول طلاق بائنا لا رجعة فيه، بل جعله على ثلاث فترات.²⁸ حيث يمكن للزوج حق الرجعة بدون عقد ولا مهر مادامت في العدة، ويعقد جديد ومهر إذا خرت عن العدة، أما إذا أعادها في الثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بزواج صحيح يتوفر على جميع الشروط والاركان.

سابعا:الإشهاد:اشتراطت الشريعة الإسلامية الإشهاد عند الطلاق كما اشترطه في الزواج حتى يكون هذا الأخير عائقا من الإقدام عليه، باعتبار ذلك سيثير تساؤل الناس والشاهدين بالأخص عن السبب الذي دفعه إلى طلاق زوجته، لكونهما لا يشهدان على أمر مجهول، وهذا يجعل الزوج يراجع حساباته قبل الإقدام على الطلاق بأن يكون لديه سبب مقنع، وإلا سيظن الناس به ظن سوء، واعتبروه غير جدير بهذه المرأة، وبغيرها مستقبلا، وهذا يمنع من اللجوء إلى الطلاق اعتمادا على أسباب واهية، أو بدون سبب، ومن شأن ذلك الحد من ظاهرة نفثي الطلاق.²⁹

المطلب الثاني: ضوابط الطلاق في قانون الأسرة الجزائري:

يهدف هذا المطلب إلى التعرف على القيود والضوابط المفروضة التي جعلها المشرع الجزائري من أجل إيقاع الطلاق وآثاره القانونية.

نصت المادة 49 من (ق، أ، ج) على أنه "لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجريها القاضي دون أن تتجاوز مدته ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى. يتعين على القاضي تحرير محضر يبين فيه مساعي ونتائج محاولات الصلح، يوقعه مع كاتب الضبط والطرفين..."

²⁷ النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى ابن شرف الشافعي، شرح صحيح مسلم، المطبعة المصرية بالأزهر، ط 1 (1344هـ/1922م)، ج10، ص60.

²⁸ إبراهيم راشد محمد الشديفات، المقاصد الشرعية في الأحوال الشخصية، دار يافا العلمية، عمان، الأردن، (د ط)، 1435هـ (2014م)، ص 120 وما بعدها.

²⁹ عطية صقر، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، مرجع سابق، ص 278.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

أكدت هذه المواد على حرص المشرع الجزائري في جعل ضوابط لثبوت الطلاق تقي الأسر من التفكك والتشرد وهي كالاتي:

أولاً: ثبوت الطلاق بإصدار حكم قضائي : اعتبر المشرع حكم القاضي هنا منشئ للطلاق، لا كاشفا لطلاق الزوج.

والمقصود هنا وقوع الطلاق بصدر حكم من طرف القاضي هو ضبط مسألة الطلاق، والحد منها حتى لا يصبح ألعبه على ألسنة الناس.³⁰

ثانياً: الصلح بين الزوجين قبل الطلاق : القاضي لا يمكنه الحكم بالطلاق إلا بعد إجرائه عدة محاولات للصلح بين الزوجين باستعمال جميع الوسائل المساعدة لذلك باعتبار محاولة الصلح إجراء جوهرياً، بحيث لا يمكن للقاضي إغفاله، وقد أكد المشرع وجوبية محاولات الصلح في المادة 439 من (ق.إ.م.إ) التي نصت على أن "محاولات الصلح وجوبية، وتتم في جلسة سرية" حيث إنه إذا حكم بالطلاق بين الزوجين دون إجراء محاولة الصلح بينهما ولو مرة واحدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، ويتعرض حكمه للبطلان.³¹

ثالثاً: تحرير محضر الطلاق: نصت المادة 49 من (ق.أ.ج) في قفرته الثانية على أنه "... يتعين على القاضي تحرير محضر يبين فيه مساعي ونتائج محاولات الصلح، يوقعه مع كاتب الضبط والطرفين". وبالتالي فللقاضي ملزم بتحرير محضر الطلاق الذي يثبت فيه مساعي ونتائج محاولات الصلح، ويوقعه مع أمين الضبط والطرفين.

يعد محضر الصلح سنداً تنفيذياً وهذا في حالة كون إجراءات الصلح قد أسفرت عن نتائج إيجابية أدت إلى اتفاق بين الزوجين على أمور قابلة للتنفيذ. أما في حالة عدم تحقيق الصلح نتائجها الإيجابية، أو في حالة تخلف الزوجين، أو أحدهما عن جلسات الصلح بالرغم من مهلة التفكير الممنوحة لهما فإنه يجب على القاضي متابعة السير في إجراءات الفصل في موضوع الدعوى وفق الحالة التي هي عليها، لإصدار الحكم المناسب بناء على المعطيات المتضمنة في ملف الدعوى.³²

³⁰ علي بن عوالي، ضمانات حماية الأسرة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، دراسة مقارنة، بحث كتوره علوم في

العلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، (2017، 2018)، ص 368.

³¹ ملف رقم 96688 قرار بتايخ 18/01/1994م، نشرة القضاة 50، 80.

³² عبد العزيز سعد، إجراءات ممارسة دعاوى شؤون الأسرة أمام أقسام المحاكم الابتدائية، دار هومة، الجزائر، ط 2، (2014م)،

المطلب الثالث: ضوابط الطلاق في الشريعة اليهودية

للطلاق في الشريعة اليهودية بوجه عام ضوابط لابدّ من توفرها لوقوعه وهذا ما سنحاول تبينه من خلال هذا المطلب، وهي كالآتي:

أولاً: المطلق: وهو الرجل في عملية الطلاق ولكي يتحقق الطلاق لابدّ من تحقق عدة شروط في المطلق، وهي: البلوغ، العقل، الاختيار، القصد.

ثانياً: المطلقة: وهي المرأة التي يقع عليها الطلاق من قبل الزوج (المطلق).

ثالثاً: وثيقة الطلاق: هي الورقة التي تدل على انحلال الزواج، متبعين فيها كافة الاجراءات المزعوم اقامتها لوقوع الطلاق، ودالة على حدوثه، حيث تحمل المرأة بنفسها وثيقة طلاقها، وتجاز هذه الوثيقة بشرط أن تقول إنها كتبت ووقعت أمامي. ويوضح ذلك أدنين شتاين سالتز بأن الطلاق وهو عبارة عن رسالة بسيطة تحتوي، بعد ذكر التاريخ والمكان، على بيان يشير إلى أن السيد فلان يطلق زوجته التي يمكنها بعد الآن أن تتزوج ثانية وكتاب الطلاق كما في "الكتوبة" مدون باللغة الآرامية³³.

يظهر من هذا النص أن الطلاق لا يجوز أن يقع شفويا، ويجب أن يقوم الرجل بالتوقيع على الوثيقة ثم تستلمها الزوجة، ولا يمكن أن تعتبر مطلقة دون ذلك، والذي يترتب عليه عدم استطاعتها الزواج مرة أخرى.

المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف

نسعى في هذا المطلب إلى تقديم أوجه الشبه والاختلاف بين التشريع الإسلامي مع قانون الأسرة الجزائري بإعتبار أن قانون الطلاق الجزائري مستمد جل أحكامه من الشريعة الإسلامية، وبين التشريع اليهودي **أولاً: أوجه الشبه:**

- ✓ مشروعية الطلاق في الشريعة الإسلامية وفي التشريع اليهودي وسيلة لإنهاء العلاقة الزوجية.
- ✓ يكون الطلاق بيد الرجل في كلا التشريعين.
- ✓ وجوب العدة بعد الطلاق في التشريع الإسلامي واليهودي
- ✓ بعد مضي العدة تصبح المطلقة حرة وجاهزة وتحل لأزواج آخرين.

³³ أدنين شتاينسالتز، مدخل إلى التلمود، دار الفرق، دمشق، سوريا، ط1، (2006م)، ص 177.

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

ثانيا: أوجه الاختلاف:

- ✓ في الشريعة الإسلامية باب الطلاق ضيق ومقيد جدا فيحرم ارتكابه أو يكره، إلا إذا دعت إليه الحاجة الملحة، أما في اليهودية فباب الطالق واسع جدًا ويلجأ إليه حتى لأسباب غير مقنعة وتافهة.
- ✓ يقع الطلاق في الشريعة الإسلامية باللفظ، أو بما يقوم مقامه من الكتابة أو حتنبالإشارة المفهومة. بينما لا يقع الطلاق في اليهودية إلا بكتابة وثيقة الطلاق وتسليمها للمرأة المطلقة.
- ✓ في الشريعة الإسلامية يقع الطلاق مرتين رجعي قبل أن يقع بائنًا في المرة الثالثة. ليس هناك طلاق رجعي في اليهودية.
- ✓ بعد مضي العدة تحل المرأة لزوجها بعقد جديد إذا كان الطلاق رجعيًا، أما إذا كان بائنًا فلا تحل له إلا بعد زواجها من رجل آخر. بينما في اليهودية إذا مضت العدة لا تحل المرأة لزوجها الأول، حتى بعد أن تتزوج يجل آخر.

الخاتمة

في الختام يتجلى لنا بوضوح مايلي:

- ✓ أن الشريعة الإسلامية تناولت مفهوم الطلاق بشمولية ودقة، متطرق إلى أبعاده اللغوية والاصطلاحية، وقد استندت في إثبات مشروعية الطلاق إلى أدلة متنوعة ومتكاملة، تشمل النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والاستدلال العقلي، والقياس الفقهي والقانوني.
- ✓ يظهر لنا خلال تحليل مقارن لأحكام الشريعة الإسلامية واليهودية حول الطلاق أن كلاهما يقرّ بالطلاق كوسيلة مشروعة لإنهاء الزواج، إلا أن اختلاف المنطلقات العقدية، والتوجهات الفقهية، والظروف التاريخية، أدت إلى اختلافات جوهرية في أحكامهما.
- ✓ الشريعة الإسلامية أكثر مرونة في التعامل مع مسألة الطلاق، فقد اعتمدت على القرآن والسنة النبوية، أقوال العلماء والتشريعات القانونية وحرصت على تحقيق التوازن بين حقوق الزوجين،

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

ومصلحة الأسرة والمجتمع، وقد نصّت على أنواع متعددة من الطلاق، مثل الطلاق الرجعي، والطلاق البائن، وغيرها.

- ✓ أما في الشريعة اليهودية تُمنح للرجل سلطة مطلقة في إيقاع الطلاق دون أي اعتبار لرأي المرأة أو مشاعرها، وتجعل من الطلاق حقاً للرجل، وهو يُبيحه لأسباب بسيطة نسبياً وغير منطقية، مثل رؤية امرأة أخرى أجمل من زوجته، أو عدم قدرة المرأة على الإنجاب .
- ✓ إن تفكك الرابطة الزوجية في عصرنا الحاضر يجب أن يُفهم في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية المتسارعة ، هذه التغيرات تفرض تحديات جديدة على مؤسسة الأسرة، وتؤثر بشكل جوهري على ديناميكيات العلاقات الزوجية.
- ✓ ومما يجدر التنبيه إليه أن انحلال الرابطة الزوجية عبر الطلاق لا يقتصر تأثيره السلبي على الزوجين فحسب، بل يمتد ليشمل الأبناء والمجتمع بأسره ، لأن تفكك الأسرة يترك أثراً عميقاً على النسيج الاجتماعي، مما يؤدي إلى اضطرابات نفسية واجتماعية قد تستمر للأجيال.

التوصيات:

- ✓ تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة للبحث في كيفية الموازنة بين الأحكام الشرعية والقانونية والواقع الاجتماعي المعاصر، بهدف الحفاظ على استقرار الأسرة وتماسك المجتمع.
- ✓ عقد ملتقيات دولية ووطنية في هذا الموضوع.
- ✓ تعزيز الترسانة القانونية بنصوص أكثر تعالج موضوع الطلاق والحد منه.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

أولاً: النصوص القانونية:

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

1. الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 يعدل ويتم القانون رقم 48-11 المؤرخ في 09 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 15 بتاريخ 27 فبراير 2005.
2. المادة 49 من قانون الأسرة الجزائري.
3. المادة 439 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
4. ملف رقم 96688 قرار بتايخ 18/01/1994م، نشرة القضاة 50، 80.

ثانيا: الكتب:

5. إبراهيم راشد محمد الشديفات، المقاصد الشرعية في الأحوال الشخصية، دار يافا العلمية، عمان، الأردن، (د ط)، (1435 هـ 2014 م).
1. ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق، أبي عبد الله محي الدين ببن جمال الدين، ومصطفى أبو الغيط عبد الحي، دار الهجرة، المملكة العربية السعودية، ط1، (1425 هـ 2004 م).
2. ابن قدامة، أبي محمد عبد الله ابن محمد، المغني، حققه محمود عبد الوهاب فايد وعبد القادر أحمد عطاء، مكتبة القاهرة، ط1، (1969 م).
3. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، (1420 هـ، 2000 م).
4. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، الكورنيش، النيل القاهرة، (د ط)، (د س ن).
5. أبي القاسم الرافعي القزويني، العزيز في شرح الوجيز، تحقيق الشيخان محمد معوض وأحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1997).
6. أخرجه أبو داود، كاتب الطلاق، باب كراهية الطالق، رقم الحديث: 2172، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، بيروت، (د ط)، (د س ن).

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

7. أخرجه البخاري ومسلم، كتاب الطلاق وأحكام مفارقة الزوجة، باب طلاق الحائض، رقم الحديث: 2174، صالح أحمد الشامي، الجامع بين الصحيحين، دار القلم، دمشق، ط2، (1432هـ-2011م).
8. أخرجه النسائي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، رقم الحديث: 3463، سنن النسائي، دار المعرفة، بيروت، (د ط)، (د س ن).
9. أدین شتاينسالتز، مدخل إلى التلمود، دار الفرق، دمشق، سوريا، ط1، (2006م).
10. الترمذي، جامع الترمذي، كتاب الطلاق واللعان، باب: ما جاء في طلاق المعتوه، رقم، 1191.
11. التلمود البابلي، مج 10، ب 6 (جيطين)، مكتبة المهتدين، عمان، ط1، (2011).
12. الحبيب بن الطاهر، الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة المعارف، بيروت، ط2، (1426هـ-2005م).
13. خليل الجر، المعجم العربي الحديث الروس، مكتبة الروس، كندا، (د ط)، (1973م).
14. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين تحقيق المهدي المخزومي، دار الهلال، بيروت، ط1، (1999م).
15. زكي الدين شعبان، الزواج والطلاق في الإسلام، دار القومية، القاهرة، (د ط)، (1384هـ-1964م).
16. شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير.
17. ابن شرف النووي، روضة الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، (1423هـ-2003م).
18. عبد العزيز سعد، إجراءات ممارسة دعاوى شؤون الأسرة أمام أقسام المحاكم الابتدائية، دار هومة، الجزائر، ط2، (2014م).
19. عطية صقر، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام-مراحل تكوين الأسرة - مكتبة وهبة، القاهرة، (د ط)، (1427هـ-2006م).
20. قاموس الكتاب المقدس، مجموعة من المؤلفين، مكتبة المشغل، بيروت، ط6، (1981م).

ضوابط الطلاق في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري مقارنة باليهودية

21. كمال أحمد عون، الطلاق في الإسلام محدد ومقيد في سبيل حل إسلامي شامل لمشكلة الطلاق، مطبوعات الشعب، مصر.

22. محمد أديب قبيسي، فقه الطلاق وتوابعه، دار الملاك، بيروت، لبنان، ط1 (1428هـ/2007م).

23. محمد التويجري، كتاب موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، ط1، (2009م).

24. محمد شكري سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، (1979م).

25. منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، دار عالم الكتب، الرياض، ط خ، (1423هـ، 2003).

26. النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود)، البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1997م).

27. النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى ابن شرف الشافعي، شرح صحيح مسلم، المطبعة المصرية بالأزهر، ط1 (1344هـ/1922م).

28. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، (1405هـ، 1985م).

ثالثا: الرسائل والمذكرات

29. علي بنعوالي، ضمانات حماية الأسرة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، دراسة مقارنة، بحث دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران 1، (2017، 2018).

رابعا: المقالات

30. سيد عبد الماجد، الطلاق اليهودي، مقال منشور على الرابط:

https://taqadom2030.blogspot.com/2017/11/blog-post_26.html، تاريخ الإطلاع

2023/07/22.